

Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات
في أفريقيا وحلها عن عام ٢٠١١، بصيغته التي أقرها أعضاء الفريق العامل.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغكو

رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع
نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا عن عام ٢٠١١

أولا - مقدمة

١ - يعد الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا هيئة فرعية لمجلس الأمن، وقد أنشئ عملاً ببيان أصدره رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2002/2)، سَلَّم المجلس فيه "بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع وحل النزاعات في أفريقيا"، وأشار فيه، إضافة إلى ذلك، إلى اعتزامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في بيانه الرئاسي، ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي أعقاب مشاورات جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، اتفق على أن يواصل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، الذي أنشئ بداية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر S/2002/207) لمدة سنة واحدة، عمله حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر S/2010/654).

٢ - وانتُخبت جنوب أفريقيا رئيساً للفريق العامل المخصص للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر S/2011/2). ويبين هذا التقرير أنشطة الفريق العامل المخصص التي جرى الاضطلاع بها في عام ٢٠١١، برئاسة باسو سانغكو، السفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

ثانياً - تقرير عن برنامج عمل الفريق العامل في عام ٢٠١١

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت جنوب أفريقيا، بوصفها رئيساً للفريق، خمسة اجتماعات، ركزت على المواضيع التالية:

- (أ) تعزيز دور الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛
- (ب) التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛
- (ج) منع العنف المتعلق بمرحلة ما بعد الانتخابات في أفريقيا: أدوات الإنذار المبكر بالعنف المتعلق بالانتخابات؛
- (د) الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا: التهديدات الناشئة للسلام والأمن في أفريقيا؛
- (هـ) الدروس المستفادة الأخيرة في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها: تنسيق الاستجابة ودعم القدرات المحلية.

٤ - وفي ١١ آذار/مارس، أجرى الفريق العامل مشاورات بشأن برنامج عمله المقترح لعام ٢٠١١. وخلال الاجتماع أعرب الرئيس عن اعتزامه على فتح معظم اجتماعات الفريق العامل للبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن، وكذلك للمنظمات غير الحكومية.

٥ - وفي ٣١ آذار/مارس، عقد الفريق العامل اجتماعا بحث فيه في سبل تعزيز فعاليته واستمع إلى إحاطات قدمها كولن كيتنغ، المدير التنفيذي لمنظمة "أخبار مجلس الأمن" وروهاكانا روغوندا، الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة وآخر رئيس سابق للفريق العامل المخصص. وتركز اهتمام الاجتماع على النظر في الكيفية التي يمكن أن يحسن بها الفريق العامل رصده لتنفيذ التوصيات الواردة في ولاياته، وفي أفضل السبل التي تمكن مجلس الأمن من تفعيل التوصيات أو تطبيقها، وكذلك في تواتر تقديم التقارير. ونتجت عن هذا الاجتماع عدة توصيات بشأن أساليب عمل الفريق العامل، أبرزها أن المجلس يستطيع تكليف خبراء بمتابعة ومراقبة تنفيذ قرارات المجلس وغيرها من النتائج المتعلقة ببناء السلام، ومنع نشوب النزاعات وحلها، والوساطة في أفريقيا؛ وتقديم توصيات إلى المجلس.

٦ - ومن المهم أنه لوحظ أن على الفريق العامل تفعيل عمله. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك إشارات إلى أن اهتمام مجلس الأمن بأنشطة الفريق العامل يتضاءل، على ما يبدو، وهي نقطة تؤكد ندرتها حضور سفراء المجلس أو نوابهم لاجتماعات الفريق العامل. وفي محاولة لتنشيط الفريق العامل، أعربت جنوب أفريقيا عن حرصها على فتح أعمال الفريق العامل لمشاركة البلدان غير الأعضاء في المجلس، على مستويات أرفع في الحالة المثالية. إلا أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الفريق العامل يتمثل، على ما يبدو، في عدم التركيز على إحلال السلام من خلال تضافر أنشطة منع نشوب النزاعات، واستحداث نهج أكثر استراتيجية لمنع نشوب النزاعات، بدلا من مواصلة اتباع الأساليب الحالية القائمة على ردود الفعل.

ألف - التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٧ - في ٣ أيار/مايو، أجرى الفريق العامل جلسة حوار بين أعضاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة العاملين في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن. واستمع الفريق العامل إلى إحاطات من المحاورين وهم، تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وجوانا وشلر، نائبة المدير التنفيذي ومديرة البحوث في منظمة "أخبار مجلس الأمن"؛ وتاييه - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

٨ - وخلال جلسة الحوار هذه الدورة، أبرزت المناقشات وجود بيئة إيجابية يمكن لمجلس الأمن البناء عليها من أجل مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وساهم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وضع بنية السلام والأمن في أفريقيا. وسعى أيضا إلى إقامة شراكة غير مسبقة مع الأمم المتحدة أفضت إلى إنشاء ترتيبات حفظ السلام المختلطة في دارفور وإقامة تعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتقديم الدعم لها. وأنشأ مجلس السلام والأمن أيضا على المستوى الفكري إطارا للتعامل مع التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة الأفريقية.

٩ - وظل التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الاتحاد الأفريقي حاسما، ولكن كان ثمة حاجة إلى زيادة التفاعل. وكانت هذه العلاقة ضرورية من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن. غير أنه ينبغي كذلك أن يكون هناك مزيد من التركيز على التعاون وعلى المنظمات الإقليمية على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - وفضلا عن ذلك، ولما كانت الأمم المتحدة تتحمل حاليا فوق طاقتها، وتواجه كذلك ضغوطا من جراء التراجع الاقتصادي العالمي، فقد كان ثمة شعور بأن تقاسم بعض الأعباء أمر لا مفر منه، لأن الأمم المتحدة لن تكون قادرة بمفردها على الوفاء بجميع احتياجات أفريقيا غير الملباة في مجال منع نشوب النزاعات. وعلى هذا النحو، سيكون للشراكة مع القارة الأفريقية أكبر تأثير ممكن. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قاما معا بخطوات إيجابية، فإن زيادة التنسيق السياسي والعمل المشترك بين المجلسين ستكون بالغة الأهمية.

١١ - وجرى التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الوثيق بين المنظمتين في مجال توطيد السلام. وسيقت الطريقة التي تعاملت بها المنظمتان بصورة مشتركة مع الأزمة السياسية في غينيا مثالا لتأكيد هذه الحقيقة. وإضافة إلى ذلك، كان ثمة شعور بأن البعثات السنوية التي يرسلها مجلس الأمن إلى أفريقيا والاجتماع التشاوري السنوي المشترك الذي يعقده مع مجلس السلام والأمن قد ساعدت على تعزيز الأبعاد المختلفة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها. وأبرزت المناقشات أن من المهم والجدير بالملاحظة أن الاتحاد الأفريقي لا يزال المنظمة الوحيدة التي يزورها مجلس الأمن بانتظام والتي تقضي وقتا في مناقشة المسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعماله. وقد أوصي في هذا السياق بضرورة أن يجتمع مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن بشكل متكرر، لأن أفريقيا لا تزال تعد أولوية بالنسبة للمجلس، وهي تحتل في الواقع جزءا كبيرا من جدول أعماله.

١٢ - وشهدت العلاقة بين مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن بعض الإنجازات، من قبيل إنشاء استراتيجية الوساطة، ودعم الأمم المتحدة لفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي، وإنشاء الهياكل الانتخابية، وكذلك رفع مستوى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى تمثيل رفيع المستوى.

التوصيات/الملاحظات

- ١٣ - تشمل التوصيات والملاحظات التي قدمها الفريق العامل المخصص ما يلي:
- (أ) هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقاً بين المجلسين باعتبار أن كلتا الهيئتين ترغبان في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات ومنعها؛
- (ب) بوسع رئيس الفريق العامل زيارة أديس أبابا لإجراء مناقشات مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويمكن لمجلس الأمن أيضاً أن ينظر في عقد اجتماعات رسمية بعيداً عن المقر وفي أفريقيا، أو في التفاعل مع مجلس السلام والأمن عن طريق التداول بالفيديو؛
- (ج) هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية في الوقت المناسب وإلى إجراء مشاورات أوسع نطاقاً بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بأفريقيا؛
- (د) هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للعلاقة بين التحديات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني والتصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية؛
- (هـ) يمكن للفريق العامل القيام بدور أمانة غير رسمية فيما يتعلق بالتعاون بين المنظمين ورصد جميع الإجراءات والقرارات المشتركة التي تتطلب المتابعة؛
- (و) بما أن المجلسين يعتمدان جدولي أعمال متماثلين في مجال منع نشوب النزاعات، ينبغي أن يكون هناك نهج وقائي أكثر استراتيجية بدلاً من الاستجابة في مرحلة الأزمة فقط، وهو أمر أكثر كلفة بكثير من حيث الخسائر في الأرواح، وكذلك مالياً؛
- (ز) أخيراً، ينبغي للمجلسين عقد اجتماعات أكثر تواتراً، وينبغي النظر في تشكيل بعثات مشتركة لتقصي الحقائق.

باء - منع العنف المتعلق بمرحلة ما بعد الانتخابات وأدوات الإنذار المبكر بالعنف المتعلق بالانتخابات

١٤ - في ١٣ تموز/يوليه، نظّم الفريق العامل حلقة دراسية عن موضوع أدوات الإنذار المبكر والمؤشرات المستخدمة لتقييم خطر العنف المتعلق بالانتخابات في أفريقيا، حيث كان

فريق المناقشة يتألف من ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لدى الأمم المتحدة؛ وسياكا توماني سنغاريه، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في غينيا؛ وكريغ جينيس، مدير شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية.

١٥ - وركز الاجتماع على أدوات الإنذار المبكر اللازمة لتحديد العنف المتعلق بالانتخابات ومنعه، وعلى الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي من خلالها استخدام هذه الأدوات قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. ولوحظ أن النزاع خلال الانتخابات يشكل عنصرا هيكليا في الانتخابات، وبالتالي فإن المسألة تتمثل في كيفية تجنب اندلاع العنف. وأثناء الإشارة إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا لعام ٢٠١٠ (A/HRC/14/24/Add.5)، بوصفه البحث الأكاديمي الأكثر شمولاً، لوحظ الافتقار إلى وجود مصطلحات متفق عليها بشأن أعمال القتل والعنف المتعلقة بالانتخابات.

١٦ - بيد أنه جرى تحديد أربعة أسباب للعنف الانتخابي: (أ) السعي إلى الحصول على مزايا انتخابية؛ (ب) تعطيل الانتخابات من خلال قيام المستبعدة من العملية بأعمال إرهابية؛ (ج) منع التلاعب بالانتخابات؛ (د) الاستجابة للعنف الأولي. وذكر كذلك أن عواقب العنف الانتخابي تتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور الحالة الاقتصادية، وانخفاض الثقة في العملية الديمقراطية.

١٧ - وأخيراً، أبرزت النقاط التالية: (أ) تنزع الانتخابات إلى تجسيد الظروف التي تُجرى فيها: عندما تكون سيادة القانون ضعيفة، يُرجح أن يقل الالتزام بالقواعد الانتخابية؛ (ب) نادراً ما تكون الانتخابات نفسها السبب الجذري للعنف، إن كانت كذلك أصلاً: يمكن أن تشكل الانتخابات الشرارة، ولكن الوقود يتمثل عادة في المظالم أو الانقسامات التي طال أمدتها والتي لم تحل؛ (ج) لا تكون النوعية التقنية للانتخابات بالضرورة، سواء أكانت جيدة أم سيئة، مؤشراً صالحاً لما إذا كانت الانتخابات ستؤدي إلى العنف؛ (د) ليست الخلافات الانتخابية من الأمور غير المألوفة: الانتخابات سياسية، والسياسة تنطوي على اختلاف الآراء والمصالح الحزبية. وما ينبغي اعتباره "غير طبيعي" هو تحول الخلافات إلى عنف.

التوصيات/الملاحظات

١٨ - تشمل التوصيات والملاحظات التي قدمها الفريق العامل المخصص ما يلي:

- (أ) عقد مشاورات خلال الانتخابات من أجل السماح لجميع الأطراف بالالتقاء وتبادل الآراء، لأن من شأن هذه المشاورات أن تتصدى للصعوبات وتتيح التوصل إلى اتفاق سياسي يهدف منع وقوع المشاكل أو التزاعات؛
- (ب) إذا كان السكان جاهلين بالعملية الانتخابية، فيمكن التلاعب بها بسهولة. وكذلك، عندما تكون سيادة القانون ضعيفة، يُرجح أن يقل الالتزام بالقواعد الانتخابية. وبالتالي، فإن وعي الناخبين وتنقيفهم مهمين في مجال تحسين الثقافة الديمقراطية؛
- (ج) يمكن للانتخابات أن تحرك العنف، إلا أنها نادرا ما تكون السبب الجذري للعنف، إن كانت كذلك أصلا، وقلما تكون حافزا مثل المظالم والانقسامات التي طال أمدها والتي لم تُحل؛
- (د) تتمثل أفضل وسيلة للتصدي للعنف المحتمل المتعلق بالانتخابات في معالجة الأسباب الجذرية، ليس بالضرورة من خلال إصلاح النظام الانتخابي، ولكن من خلال معالجة الاختلالات الأساسية الملحوظة، من قبيل تقاسم السلطة والموارد، في النظام السياسي؛
- (هـ) إن تصور الانتخابات بوصفها مسؤولة عن التزاعات الاجتماعية وسببا في زعزعة الاستقرار في أفريقيا ليس صحيحا تماما. ولا بد من تغيير هذه المشاعر، لأنها غير مبررة ولا تعد مقياسا حقيقيا أو أساس قياس لانتخابات ذات مصداقية. وينبغي أن تُقيّم الانتخابات بالقبول الشعبي الواسع لنتائجها.

جيم - أسباب النزاع والتهديدات الناشئة للسلام والأمن

- ١٩ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقد الفريق العامل جلسة تفاعلية بشأن الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا والتحديات الجديدة الناشئة في وجه السلام والأمن. وضم المحاورون باتريك هايفورد، مدير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا في الأمانة العامة، وهنرييت فون كالتينبورن - ستاشاو، كبيرة الاقتصاديين في مجموعة البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات التابعة للبنك الدولي، وسيمون مونايسييان، ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورئيسة مكتبه في نيويورك. وشارك في الاجتماع ممثلو ٢٩ دولة عضوا و ١٠ منظمات غير حكومية و ١٠ مسؤولين من النظام الموحد للأمم المتحدة.
- ٢٠ - وناقش الاجتماع جملة أمور، منها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/65/152-S/2010/526)، وكذلك تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية الصادر عن البنك الدولي.

٢١ - وأبرز تقرير الأمين العام موضوعين هما الشباب والتعليم والعمالة، والتزاع والموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بمسألة الشباب والتعليم والعمالة، جرى التأكيد على أن الإمكانية الكافية للحصول على التعليم الجيد والعمالة اللائقة تعد عنصرا أساسيا من عناصر الحد من الفقر والاستقرار السياسي والسلام والأمن والتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن هذه المسألة تتطلب استجابة منسقة ومبتكرة من شأنها أن تتناول كلا من البعد الاجتماعي - الاقتصادي لتعليم الشباب والبطالة، وكذلك عواقب إقصاء الشباب عن المشاركة السياسية.

٢٢ - وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى تعميم وتفعيل السياسات والبرامج التي تهدف إلى تمكين الشباب وتهيئة الظروف التي من شأنها تمكينهم من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. وإذ تقل أعمار ٦٠ في المائة من سكان القارة الأفريقية عن ٢٥ سنة، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان حصولهم على تعليم جيد ومهارات ووظائف لائقة، وكذلك على حيز كاف للمشاركة والتمثيل السياسيين والاجتماعيين الفعّالين. وعلى سبيل المثال، نجم الاستياء الكبير المرتبط بالربيع العربي في بعض أجزاء شمال أفريقيا عن سنوات عديدة من انعدام المشاركة السياسية للشباب وفرص العمل اللائق بهم على حد سواء.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتزاع على الموارد الطبيعية، حُددت إمكانية الحصول بشكل منصف على الأرض، والمياه، والتنوع البيولوجي، والمواد الخام، وكذلك توزيع العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية بوصفها أسبابا محتملة للتزاع في أفريقيا.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، سُلّط الضوء على أن ٦٠ في المائة من البلدان التي حددها البنك الدولي بوصفها بلدانا متضررة من النزاعات تقع في أفريقيا. ويحتاج البنك الدولي إلى جعل استراتيجياته أكثر تركيزا على هشاشة المجتمعات وحل النزاعات ومنعها.

التوصيات/الملاحظات

٢٥ - تشمل التوصيات والملاحظات التي قدمها الفريق العامل المخصص ما يلي:

(أ) لأن كان ثمة خطر كبير في نشر الموارد في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، فمن المهم فهم الخطر المساوي، إن لم يكن الأكبر، المتأتي من عدم المشاركة، وبالتالي ثمة حاجة إلى التسامح بشأن الأخطاء وتحسين إدارة المخاطرة. وتتسم بنفس القدر من الأهمية الحاجة إلى إعادة تركيز المشاركة من خلال تحديد اللحظات الانتقالية المناسبة حيث يمكن للتدخل أن يكسر على أفضل نحو حلقة العنف والهشاشة التي طال أمدها؛

(ب) يتطلب تحسين عمليات التدخل إجراء تقييم ليس فقط لقدرة المؤسسات الرئيسية التي تُعنى بالأمن والعدالة والتنمية ولكن أيضا لشرعيتها. ولئن كان توفير بناء القدرة

للدول الضعيفة والهشة مستصوبا، فهو كثيرا ما يكون غير كاف؛ ويتعين على المؤسسات التي أنشئت لمعالجة مسائل الأمن والتنمية أن تكسب ثقة السكان، وإلا فإنها ستفتقر إلى الشرعية اللازمة لتنفيذ المهام الهامة؛

(ج) تتطلب عمليات التدخل في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات دعما متواصلا وطويل الأمد. ومن المؤسف أنه عندما تحدث انتكاسات في الحكم، من قبيل استخدام العنف أو الانقلابات، فإن تمويل المؤسسات الوطنية الأساسية، وخصوصا تلك التي تقدم الخدمات الأساسية يوقف أو يعاق في كثير من الأحيان. ويمكن أن تكون النتيجة في بعض الأحيان وقف فرص التعليم أو الرعاية الصحية، أو سحب التمويل المخصص لقطاعات العدالة والقانون والنظام والأمن مثل الشرطة. ونتيجة لذلك، تتضخم انتكاسات الحكم. وثمة حاجة إلى ضمان أن تحصل المؤسسات الأساسية على دعم مستمر ويمكن التنبؤ به على مدى عدة سنوات، وألا تتفاقم آثار انتكاسات الحكم من جراء السحب المفاجئ للتمويل؛

(د) يساعد النمو القائم على كثافة اليد العاملة في استقرار البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات لأنه يوفر إمكانات اقتصادية، ويتصدى للتحدي الرئيسي المتمثل في إيجاد فرص العمل، ويقلل من السخط في أوساط الشباب. وثمة حاجة إلى دعم برامج العمالة العامة والمجتمعية إلى أن تتسارع العمالة في القطاع الخاص. ويتطلب ذلك إزالة الاختناقات أمام استثمارات القطاع الخاص والاستثمار في الهياكل الأساسية، ولا سيما الهياكل الأساسية للطرق والموانئ والجمارك من أجل فتح أسواق جديدة؛

(هـ) ثمة حاجة إلى التركيز على مساعدة الشباب في القارة الأفريقية، وإلى أن توفر لهم فرص التعبير عن آرائهم والمنصات اللازمة لذلك؛

(و) تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى اعتماد نهج أكثر تماسكا، وإلى النظر إلى مسائل حل النزاعات ومنع نشوبها نظرة كلية، من أجل دعم المسائل الأفريقية بشكل فعال.

دال - الدروس المستفادة في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها: تنسيق الاستجابة ودعم القدرات المحلية

٢٦ - في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الفريق العامل جلسة تفاعلية عن الدروس المستفادة حديثا في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، بما في ذلك تنسيق الاستجابة ودعم القدرات المحلية. وكان المحاورون المشاركون في الجلسة هم أندرو توملينسون، مدير مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة؛ وفابيين هارا، نائبة رئيس الشؤون المتعددة الأطراف بالفريق الدولي المعني بالأزمات؛ وجيك شيرمان، نائب مدير البرامج (النزاع) في مركز

التعاون الدولي؛ وشيتام كومار، أخصائي الاتصال فيما بين الوكالات في مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير البرامج في البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. وإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن، حضر الاجتماع نحو ٦٠ مشاركا يمثلون بلدانا غير أعضاء في المجلس، ومنظمات غير حكومية، ومكاتب داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٧ - وتمثل الرأي العام المنبثق عن الاجتماع في أن المناقشات السابقة التي أجريت داخل الفريق العامل أبرزت أن التوجه العام للعمل الوقائي ينبغي أن يتحول من عمليات التدخل الخارجية القائمة على رد الفعل، ذات التأثير المحدود والسطحي في نهاية المطاف، إلى المبادرات التي تحرك داخليا من أجل تطوير القدرات المحلية والوطنية فيما يتعلق بالوقاية.

٢٨ - وحدد بالتالي أن ثمة ضرورة لتحويل تدابير التصدي للأزمات إلى دعم مستدام. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لأن تكون جميع أشكال المساعدة مراعية لظروف النزاعات فحسب، بل ينبغي أيضا أن تسهم في قدرة المجتمع على التكيف. وثمة حاجة إلى تخطيط الإجراءات الأمنية وتنفيذها بطريقة تراعي تأثيرها في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية الشاملين والمستدامين.

٢٩ - ولوحظ في بعض دراسات الحالات الفردية أن العنف متجذر في السياسات الإقصائية. والسؤال الحاسم في معظم الحالات هو التالي: ما مدى استعداد بلد ما للانتخابات، وكيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية؟

٣٠ - وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، فقد كانت هناك قصص نجاح، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التعاون مع المنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق ببناء الهياكل الأساسية من أجل السلام، ثمة حاجة ماسة إلى دعم العمليات المحلية. فعلى سبيل المثال، وفرت أزمة في أحد البلدان مثالا جيدا على كيفية تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا الاستعانة بالجمهور محليا للمساعدة في جهود الوساطة. وفي بلد آخر، جرى دعم جهود الوساطة من خلال استخدام وسيط داخلي. وكذلك في بلد ثالث، استخدمت الوساطة الداخلية عن طريق زعماء كنسيين، وحقت نتائج كبيرة.

التوصيات/الملاحظات

٣١ - تشمل التوصيات والملاحظات التي قدمها الفريق العامل المخصص ما يلي:

(أ) يتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في أن تحديات المرحلة الانتقالية ستتواصل على شكل اضطراب متنقل، ولا سيما أن الكثير من النزاعات يتسم بطبيعة متكررة، كما أنها ترتبط في كثير من الأحيان بتقاسم السلطة والموارد الطبيعية، وإصلاح الأراضي واستغلالها. ومن المهم بالتالي أن يكون للمؤسسات هياكلها الأساسية الخاصة بها في مجال الوساطة من أجل السلام؛

(ب) يتسم بنفس القدر من الأهمية بناء الثقة والقدرة على الاستعانة بالوسطاء على الصعيد الوطني. وأبرزت بعض عمليات التدخل أن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور محوري في المجتمعات عموماً، وبالتالي فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى العمل على نحو استراتيجي في مشاركتها، وذلك من خلال إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المنظمات الإقليمية، على سبيل المثال؛

(ج) يتسم دور الأحزاب السياسية بالأهمية فيما يتعلق بتحقيق السلام. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره التكلفة المتزايدة لصنع السلام وعلى وجه الخصوص، لحفظ السلام. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون الدبلوماسية الوقائية هي حجر الزاوية في منع نشوب النزاعات. وينبغي أن تقتصر هذه الدبلوماسية بإقامة شراكات بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن وغيره من الهيئات دون الإقليمية؛

(د) ينبغي تناول الرأي السائد في بعض الأوساط والقائل بوجود موقف متعال من مجلس الأمن تجاه الجماعات دون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأوصي بضرورة أن يتعلم مجلس الأمن كيفية العمل مع هذه الهيئات من أجل تعزيز قدراتها والأدوار المتوخاة لها في ميثاق الأمم المتحدة؛

(هـ) كي تنجح الجهود الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإنه ينبغي تناولها على جميع المستويات، ابتداءً بالمجتمعات المحلية وانتهاءً بالحكومات، ومن المركز إلى المحيط، وينبغي الاعتراف بأن القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات لا تقتصر على قدرات الحكومات فقط؛

(و) إضافة إلى ذلك، ينبغي الاعتراف بأن السعي من أجل الحوكمة الرشيدة يبدأ من إشراك المجتمع المدني في كثير من الحالات في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث السلطة المركزية ضعيفة؛

(ز) ينبغي أيضاً الاعتراف بدور المرأة بوصفه ضرورة لا بد منها، وينبغي بذل كل جهد ممكن لتقديم آراء النساء البالغة الأهمية إلى طاولة التفاوض في الأمم المتحدة.

ثالثا - خاتمة

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفترة الولاية، وفر الفريق العامل منصة هامة للممثلين، ولا سيما لممثلي البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن، للإعراب عن آرائهم بشأن تعزيز عمل الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن بصفة خاصة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها في القارة الأفريقية. وكانت التفاعلات خلال الفترة المشمولة بالتقرير صريحة وغنية بالمعلومات ومفعمة بالنشاط، ووفرت بالتالي الأساس لبعض التوصيات الجوهرية الواردة في هذا التقرير.

٣٣ - وبالتالي، فإن جنوب أفريقيا تقدر جميع المنظمات، والبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن، والأفراد الذين شاركوا بنشاط في الجهود المبذولة من أجل مواجهة التحديات المستمرة داخل القارة الأفريقية وأثروا من خلال القيام بذلك المناقشات الجارية والأفكار المتعلقة بكيفية تعزيز منع نشوب النزاعات في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

٣٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني الشخصي وامتنان وفد جنوب أفريقيا لأعضاء الفريق العامل على ما قدموه لي من تعاون ودعم في أداء الولاية المتوطة بالفريق العامل. كما أعرب عن تقديري لأمين الفريق العامل وجميع أعضاء الأمانة الذين ساعدونا في إنجاز ولايتنا.

٣٥ - وأتطلع إلى دعمكم المستمر، حيث لا تزال جنوب أفريقيا تترأس الفريق العامل المخصص في عام ٢٠١٢ وتوجه أعماله.